

سالنامه علمی - تخصصی  
سال اول، شماره ۱، سال ۱۳۹۷

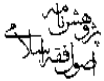
## بحث حول قاعدة «لا حرج»<sup>۱</sup>

مهدي گنجعلي<sup>۲</sup>

### الخلاصة

من جملة القواعد الفقهية، القاعدة المشهورة المعروفة بـ«قاعدة نفي العسر والحرج» والجهة المبحوثة عنها في هذه المقالة هي تمامية القاعدة و حكومتها على المحرّمات و عدمهما. فالمشهور بعد تمامية اصل القاعدة ذهب الى حكومتها على الأدلة الأولية مطلقاً وذهب جمع آخر الى التفصيل بين أدلة الواجبات و أدلة المحرّمات بحكومتها في الأول دون الثاني. فقد تعرض سماحة الأستاذ آية الله الشيخ مهدي گنجعلي دامت بركاته أدلة القاعدة و أجاب عما أورد عليها استاذہ السيد الروحاني-قدس سره- فأثبت اصل القاعدة و حكومتها على الأدلة الأولية مطلقاً.

**مفاتيح البحث:** قاعدة لا حرج، رفع الحرج في الواجبات، رفع الحرج في المحرّمات.



بحث حول قاعدة لا حرج

۱. تاريخ دريافت مقاله: ۹۳/۷/۱
  ۲. تاريخ تايد مقاله: ۹۳/۹/۲۰
- استاذ الحوزة العلمية في قم المقدسة. تمت كتابة هذه المقالة من بحوث الاستاذ مهدي گنجعلي إثر جهود الطالب الفاضل محمد ابراهيمي وقد بلغ بتأييد الاستاذ. brahimi13621362@gmail.com

## مقدمة

قاعدة «لا حرج» من القواعد التي تمسك بها الفقهاء قديماً وجديداً في مواضع كثيرة و اختلفت آرائهم حولها تارة في أصل القاعدة و أخرى في إطلاقها بالنسبة إلى المحرّمات فذهب جماعة - و منهم سماحة السيد الروحاني إلى نفي القاعدة رأساً و جماعة إلى التفصيل بين جريها في الواجبات و عدم جريانها بالنسبة إلى المحرّمات، و نالته إلى جريانها مطلقاً.

قد استظهر السيد الروحاني من الأدلة التي أُستدل بها على القاعدة أن الشارع ليس غايته من جعل التكاليف ايجاد الحرج و المشقّة، بل غايته تحصيل المكلفين للمصالح و استبعادهم عن المفاسد التي تتضمنها متعلقات هذه التكاليف و قد استظهر أيضاً أن الشارع في مقام بيان أن تكاليف الاسلام بالنسبة إلى تكاليف اديان الأخر أسمح و أسهل. و بهذا الإستظهارين أبطل الاستدلال بأدلة القاعدة، ولكن قد ناقش سماحة الأستاذ گنجي فيما ادعاه أستاذه بعدم صحّة الاستظهار الاول و عدم منافاة الثاني لما ذهب اليه المشهور من عدم جعل الحكم الحرجي في الشريعة.

و قد تعرّض سماحة الأستاذ گنجي بعد اثبات تمامية القاعده لإثبات إطلاق ادلة القاعده لجميع التكاليف الواجبة و المحرّمة.

پیشتر  
اصول فقه اسلامی

في تمامية القاعدة و أنها حاکمة على الأدلة الاولية اما المقام الاول؛ فالمشهور حديثاً و قديماً بل لم نجد خلافاً في أن مفاد القاعدة رفع الحكم الحرجي. ولكن استشكل فيها السيد الأستاذ قدس سره، فقد تعرض في بحث الإنسداد كلاً ما يمكن أن يستدل به على إثبات القاعدة واستشكل في كلّها.

سال اوله شماره ۱ سال ۱۳۹۷

## الاستدلال بالآيات

فقال أما من الكتاب فثلاثة آيات:

الآية الاولى: قوله تعالى في ذيل آية الوضوء والغسل والتيمم ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ

۱. الروحاني، منتقى الأصول، ج ۴، ص ۳۴۰.

حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ<sup>١</sup> ومركز الاستدلال بها قوله تعالى «ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج» ووجه الاستدلال بها ظهورها في نفي الحرج فيما يجعله الله تعالى.

واستشكل فيها بأنها وإن كانت بملاحظة صدرها يحتمل فيه جهتان: إحداها سلبية وهي نفي وجوب الوضوء والغسل عند عدم وجدان الماء؛ والأخرى ثبوتية وهي إثبات وجوب التيمم في هذا الحال. والفقرة المستدل بها على القاعدة أيضاً وإن كانت بدوياً محتمل أن تكون مرتبطة بالجهة السلبية فتدل على نفي الحرج بقول مطلق، وأن تكون مرتبطة بالجهة الثبوتية فلا تدل على المدعى بل تكون المعنى حينئذ أن ما جعلته عليكم من وجوب الوضوء والغسل و وجوب التيمم عند عدم وجدان الماء، لم يكن الغرض منه والداعي إليه هو الإيقاع في الحرج؛ بل الداعي له غاية أخرى شريفة تستدعي الجعل - كالتطهير مثلاً - ولو استلزم الحرج؛ إلا أن الآية الكريمة بملاحظة القرائن التي سنذكر بعضها، ترتبط بالجهة الثبوتية دون السلبية وهي اثنان:

الاولى: أن وجوب الوضوء، مرتفع قهراً، لأن عدم وجدان الماء يرفع التمكن عن الوضوء والغسل فلا يصح التكليف به، فلا معنى لبيان ارتفاعه بعدم جعل الحرج ورفع.

الثانية: أن الاستدراك الذي يتضمنه قوله تعالى: «وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ» ظاهر فيما ندعيه، إذ هو إثبات لما نفي بقوله: «ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج»، ومقتضى الظهور أن يكون النفي والإثبات واردين على موضوع واحد و مرتبطين بجهة واحدة. ومن الواضح أنه لو كان المراد من الآية نفي وجوب الوضوء لأجل الحرج، لم يكن معنى للاستدراك أصلاً لأنه لا يرتبط بالنفي بالمرّة، بخلاف ما لو كان المراد ما ادعينا فإنه يكون الاستدراك لبيان الغاية الشريفة التي دعت إلى جعل هذه الأحكام المشتملة على الكلفة، أو خصوص التيمم بلحاظ أن إمساس الوجه و اليد بالتراب ممّا قد يكون شاقاً من الجهة النفسية على الطبع. فيكون المراد أنه ليس الغرض من جعل هذه الأحكام هو إيقاعكم في الحرج، بل الغرض تطهيركم من الحدث. فيكون النفي و الإثبات مرتبطين بجهة واحدة و مثل هذا الاستعمال شائع في العرف وكثير.

١. سورة المائدة، الآية ٦.

هذه  
الآية  
تدل  
على  
أن  
الغرض  
من  
جعل  
هذه  
الأحكام  
هو  
التطهير  
و ليس  
إيقاعكم  
في  
الحرج

الآية الثانية: قوله تعالى في سورة البقرة في آية الصوم: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>١</sup>.

واستشكل فيها أيضاً بالبيان السابق وهو أ الصدر وهو قوله تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَ الْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ...﴾<sup>٢</sup> مشتمل علي جهتين، سلبية وهو نفي وجوب الصوم عن المريض و المسافر؛ و إيجابية و هي إثبات وجوبه في عدة من أيام أخر. و قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>٣</sup> يحتمل ارتباطه بجهة السلب، فتكون دالة على القاعدة المدعاة و أن كل حكم يستلزم العسر، مرفوع. كما يحتمل ارتباطه بجهة الإيجاب، و أنها في مقام بيان أنه لم يجعل عليكم الصوم في عدة من أيام أخر لأجل العسر، ولكن لغاية أخرى شريفة. و هذا الاحتمال هو الأقرب إلى الصواب.

واستشهد علي مدعاه بقوله تعالى ﴿ولتكمّلوا العدة﴾<sup>٤</sup> بأنه ظاهر في تعليل جعله في الأيام الآخر، مضافاً إلى أن رفع الصوم عن المسافر لا ينحصر بموارد الحرج في الصوم، بل صريح النصوص الكثيرة و ما عليه الفقهاء و مذهب الشيعة هو أن الصوم مرفوع عن المسافر مطلقاً استلزم الحرج أم لم يستلزم و هذا ينافي مع تطبيق الآية على الجهة السلبية و الحكم السلبي. ثم قال: و لو تنزلنا عن جميع ذلك و قلنا بأن الآية ناظرة إلى نفي الحكم الحرجي، فلا إطلاق في الآية بحيث يستفاد منها قاعدة كلية في جميع الموارد، فتختص برفع الصوم عن المسافر و المريض، و ان الله سبحانه يريد اليسر في هذا المورد بالخصوص.

الآية الثالثة: قوله تعالى في سورة الحج: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا وَ اسْجُدُوا وَ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَ افْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>٥</sup> و ما يستدل به منها قوله تعالى: ﴿وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>٦</sup> و وجه الاستدلال به واضح لا يحتاج إلى بيان.

واستشكل فيها أيضاً بالبيان السابق، من أن المحتمل أن يكون المراد منها ما قيل من نفي

بعض أهل العلم  
بأن الآية ناظرة إلى نفي الحكم الحرجي

قال اوله شماره ١ سال ١٣٩٧

١. سورة البقرة، الآية ١٨٥.

٢. سورة الحج، الآيتان ٧٧ و ٧٨.

الحكم المستلزم للحرص و رفعه عن المكلفين كما يحتمل أن يكون المراد منها بيان أن الغرض من الأحكام ليس جهة الحرج وإنما الهدف هي الغايات المهمة الشريفة المترتبة عليها. ثم قال: «و لو سلمت أنها في حد نفسها ظاهرة في الأول، فلا بد من رفع اليد عن ذلك، لأنها واردة في الجهاد، و هو من أظهر مصاديق الحرج، سواء أريد به جهاد الكفار أو جهاد النفس. و قد عرفت أن مثل هذا الحكم لا يرتفع بدليل نفي الحرج لو ثبتت قاعدته، كما لا يرتفع وجوب سجدي السهو برفع النسيان. و عليه، فلا يمكن أن يراد بالآية نفي الحكم الحرجي، و إلا للزم خروج موردها، و هو مستهجن، فتحمل على ما احتملناه من أنها لبيان تبرير جعل هذه الأحكام المشتملة على الكلفة بخصوصياتها أو مجموعها، و أنه ليس المقصود إيقاع المكلفين في الحرج و المشقة، بل المقصود إيصالهم إلى المصالح المجهولة لديهم».

ثم قال في نهاية الكلام: «هذا، ولكن يمكن أن يستظهر من الآية الشريفة بملاحظة الصدر و الذيل معنى آخر، و هو: أن الله سبحانه و تعالى أمر أولاً بالركوع و السجود و عبادته و فعل الخير، ثم أمر بالمجاهدة في امثال هذه الأحكام و عدم التواني فيها و إتيانه على أصوله، فان ما جعله الله سبحانه ليس بحرجي، بل شريعة سهلة سمحة و هي ملة إبراهيم. فلا نظر في الآية الكريمة إلى نفي الحكم الثابت بمقتضى دليله إذا كان مستلزماً للحرج، بل نظرها إلى بيان أن دين الله سبحانه المجعول فعلاً واسع سهل ليس بحرجي، في قبال بعض الأديان السابقة التي كانت تتضمن الأحكام الشاقة التي يعسر تحملها. إذن فلا دلالة لها على المدعي».

هذه هي الآيات التي يمكن أن يستدل بها على قاعدة نفي الحرج والمهم-ولعله المستند للقائلين بالقاعدة- هي الآية الثالثة المشتملة على نفي جعل الحرج في الدين.

والإشكال في دلالتها بما مر آنفاً، غير صحيح؛

أولاً: لأنه لو سلمنا أن ذيل الآية الشريفة تطبيق على ما ذكره في الصدر فندعي أن الجهاد ليس بحرجي في كل زمان و بالنسبة إلى كل الأشخاص بل كثير من الأشخاص ربما يطلبون الجهاد خصوصاً في سبيل الله عزوجل و ربما يطلبونه كثير من الأشخاص لما يترتب عليه من الغنيمة والاشتهار وغيرها من المقاصد و إن ياباه عدة من الناس في بعض الأزمنة لبعض الجهات و المصالح.

بعض  
الآيات  
التي  
تتضمن  
الحرج

بعض  
الآيات  
التي  
تتضمن  
الحرج

وثانياً: أنه ليست الآية الشريفة في مقام التطبيق، بل هي في مقام بيان أوصاف الدين وذكر جملة من احكامه ثم توصيفه بأنه «ما جعل عليكم في الدين من حرج». فهذا وصف من أوصاف الدين السهلة السمحة التي اختاره الله تبارك و تعالى لنبيه إبراهيم عليه السلام ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الروايات الآتية. هذا كله بالنسبة إلى الكتاب.

### الاستدلال بالسنة

وأما السنة، فقال السيد الأستاذ قدس سره إن عمدتها ما ورد في تطبيق الآية الأخيرة و استشكل فيها بأن الاستشهاد بها بنحو لا يظهر منها أكثر مما استظهرناه منها أخيراً من تكفلها لبيان سهولة الدين و عدم الضيق فيه. و قد عرفت أن هذا لا ينفع في إثبات المدعى. ثم تعرض لبعضها على نحو التفصيل:

منها:

موثقة أبي بصير: قال: قلت لأبي عبد الله: انا ناسفر، فربما بلينا بالغدير من المطر يكون إلى جانب القرية فيكون فيه العذرة و يبول فيه الصبي و تبول فيه الدابة و تروث؟ فقال: ان عرض في قلبك شيء فقل هكذا: «يعني افرج الماء بيدك» ثم توضأ فان الدين ليس بمضيق فان الله سبحانه يقول: «ما جعل عليكم في الدين من حرج»<sup>١</sup>.

واستشكل فيه بأن الأمر الذي بينه عليه السلام هو طهارة الغدير و جواز الوضوء منه لرفع ما يمكن أن يقع في قلب السائل من الاستقذار. ثم علل ذلك ب: «ان الدين ليس بمضيق ان الله...». و من الواضح أنه بيان لجعل هذه الأحكام و أن الشريعة سهلة لا ضيق فيها كما قد يتخيل. فليس في تطبيق الآية نظر إلا إلى ذلك لا إلى نفي حكم حرجي.

و فيه: أن الموثقة ليست بصدد بيان طهارة الماء و إنما هي بصدد بيان ان الله تعالى لم يجعل هذا الماء -أي الماء الغدير- نجساً و أنه لوجعله نجساً، كان حرجياً وهو الذي نفاه قوله تعالى «ما جعل عليكم في الدين من حرج».

مع أنه لا فرق بين المعنيين فعلى كل تقدير، يكشف هذه الرواية عن أن الدين ليس بمضيق و ليس بحرجي؛ فكل ما كان حرجياً، فهذه الرواية تدل على أنه ليس من الدين ولو كان الغرض

١. حر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١، باب ٩ من أبواب الماء المطلق، حديث ١٤.

منها بيان سهولة الدين في أصل تشريعه وجعله. فإن هذا كاف لنفي كل حكم حرجي، فالمولى العرفي إذا أخبر عن أن دينه وأحكامه قد جعلت على أساس السهولة و السماح لا على الحرج والصعوبة، فكلامه قاعدة عامة يصح التشبث به في رفع كل حكم يكون حرجياً؛ فهكذا الآية الشريفة فإنها ولو كانت بصدد بيان حكمة التشريع وسهولة الدين، إلا أن الظاهر منها قاعدة عامة تكون مرجعاً لكل مورد لو كان الحكم متحققاً فيه للزم الحرج والمشقة.

و منها:

صحيحة الفضيل بن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام: «في الرجل يغتسل فينتضح من الماء في الإناء؟ فقال: لا بأس «ما جعلَ عَلَيكُمْ في الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ»<sup>١</sup> واستشكل فيه بأن السائل احتتمل أن يوتر اختلاط الماء بما استعمل في رفع الحدث الأكبر في عدم صحة الغسل منه، لكونه من الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر فنفاه الإمام عليه السلام و بين أنه لا بأس بالغسل منه، إما لعدم مانعيته أو لعدم مانعية اختلاط هذا المقدار القليل منه، ثم استشهد بالآية الشريفة. و من الواضح أن نظر الإمام عليه السلام ليس إلى رفع الحكم في مورد الحرج، بل إلى بيان عدم المانعية من رأس، و هو من الأحكام السهلة التي بنيت الشريعة عليها.

وقد مر في الجواب السابق أنه لا نحتاج إلى كون الإمام عليه السلام بصدد بيان رفع الحكم الحرجي؛ بل يكفي كونه بصدد بيان أن الدين ليس بمضيق وأحكامه لم يجعل إلا على السهولة السموحة.

و منها:

رواية عبد الأعلى مولى آل سام عن الصادق عليه السلام قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعي مرارة فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عزّ وجل. قال الله تعالى: «ما جعلَ عَلَيكُمْ في الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ» امسح عليه.<sup>٢</sup>

واستشكل فيه بأنه لا يمكن الاعتماد على هذه الرواية أيضاً لأن ما يستفاد من كتاب الله

هذا الحديث هو من أصول الفقه لا من أصول الأحكام

١. نفس المصدر، ج ١، باب ٩ من الماء المضاف، حديث ٥.

٢. نفس المصدر، ج ١، باب ٣٩ من أبواب الوضوء، حديث ٥.

سبحانه هو رفع المسح على البشرة و أما المسح على المرارة، فلا تتكفله الآية الشريفة. مضافاً إلى أن الرواية ضعيفة؛ فلا تصح الاستناد إليها سنداً ودلالةً.

و فيه: مضافاً إلى ما حققناه في البحث الفقهي من تمامية سند الرواية، أن الاستدلال لا يتوقف على أن يستفاد المسح على المرارة من الآية الكريمة بل هو تفضل من الإمام عليه السلام؛ وأن المستفاد من قوله تعالى «ما جعل عليكم...» عدم وجوب وضوء الكامل. و هذا كاف لما ادعاه المشهور من دلالة الآية الشريفة على رفع الحكم الحرجي وهو وجوب الوضوء الكامل ولعلّ هذه الرواية التي لا يبعد كونها معتبرة أوضحت الروايات الواردة في هذا المضمار فمن استدلال الإمام عليه السلام بهذه الآية الشريفة على عدم وجوب الوضوء الكامل، نستكشف عدم وجوب كل حكم حرجي؛ فقد صرح الإمام عليه السلام بأنه يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله؛ وعليه فلا ينبغي الريب في دلالة الآية الشريفة على رفع الحكم الحرجي في نفسه أولاً و ببركة بعض الروايات ثانياً؛ اضم إلى ذلك كلاً أنه لا ينحصر الدليل على القاعدة فيما دلّ على نفي جعل الحرج في الدين، بل يمكن الاستدلال على القاعدة بفقرة رفع ما لا يطبقون وغير ذلك من الأدلة التي ستأتي في المقام الثاني.

### في سعة القاعدة

هذا كلاً في ثبوت أصل القاعدة و أما أنها عامة تعمّ الواجبات والمحرمات أم تختص بالواجبات، فالظاهر أنها عامّة وإن كان أطبقها في معتبرة عبد الأعلى على خصوص الواجبات إلا أنه غير كاشف عن اختصاصها بها. ولكن ربما يدعى اختصاصها بالواجبات، وقد نسب ذلك إلى السيد احمد الخوانساري قدس سره واختاره بعض المعاصرين دام ظله واستدل عليه بوجهين:

الوجه الأول: وهو مركب من مقدمتين:

الأولى: أنه إذا لاحظنا الاستعمالات القرآنية والروائية فمتعلق امثال «كتب عليه» و«جعل عليه» و«وضع عليه» هي الأفعال فهي التي جعلت و وضعت على العهدة بغرض الإلزام

١. نسبه اليه واختاره الفقيه المدقق سماحة آية الله العظمى السيد موسى الشبيري الزنجاني دام ظله الوارف. (الزنجاني، كتاب النكاح، ج ٥، ص ١٤٧٢)



عليها كقوله تعالى ﴿كتب عليكم الصيام﴾، لا الأحكام فإنها لم تقع متعلقة للوضع والجعل.  
 الثانية: أن متعلق الإلزام في الاستعمالات العرفية، هي الأمور الوجودية لا الأمور العدمية.  
 فبالنظر إلى هاتين المقدمتين نقول أن متعلق الجعل في قوله تعالى ﴿ما جعل عليكم في  
 الدين من حرج﴾ ليس هو الحكم - بمقتضى المقدمة الأولى لأنه ليس بمجعول - حتى تشمل  
 جميع الأحكام من الواجبات والمحرمات، بل المتعلق هو الفعل الذي جعل على عهدة  
 المكلف بغرض الإلزام؛

و بما أن جعل الأمور العدمية ليس بعرفي - بمقتضى المقدمة الثانية - فلا تشمل الآية  
 المباركة المحرمات التي هي التروك والاعدام.

ويلاحظ عليه:

أولاً: أن المجعول لدى الشارع المقدس ليس خصوص الواجبات، بل المحرمات أيضاً  
 مجعولة فكما أن قوله تعالى ﴿كتب عليكم الصيام﴾ وضع للفعل على عهدة المكلف كذلك  
 قوله تعالى ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ فانه وضع للحرمان على عهدة المكلف أيضاً، فإذا كان  
 امثال تكليف حرجياً كخروج الزوجة عن بيت زوجها بلا إذن منه، فبقاء الحرمة حينئذ  
 مصداق من مصاديق جعل الدين الحرجي الذي نفاه الآية المباركة؛ إلا أن يكون الحرام من  
 الأمور المهمة التي لا يرضى الشارع بوقوعها حتى مع فرض الحرج و المشقة كالدماء  
 والفروج مثلاً.

وثانياً: ان الدليل على نفي الحرج ليس مختصاً بالآية المزبور فقط، بل هو المستفاد من  
 بعض الأدلة أيضاً، نذكر جملة منها:

الف: قوله عليه السلام «[رفع] ما لا يطيقون» في ضمن حديث الرفع، فان المراد من  
 عدم الطاقة فيها عدم الطاقة العرفية التي تشمل الحرج قطعاً لا عدم الطاقة العقلية فإن كل  
 عنوان مأخوذ في الخطاب محمول على معناه العرفي او الأعم لا خصوص العقلي منه.

ب: أن الآية المباركة وهي قوله تعالى ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ استعملت في  
 بعض النصوص استشهداً لنفي بعض المحرمات كصحيح هيثم بن عروة التميمي قَالَ: «سَأَلَ  
 رَجُلٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمُحْرِمِ يُرِيدُ إِسْبَاغَ الوُضُوءِ فَتَسْقُطُ مِنْ لِحْيَتِهِ الشَّعْرَةُ أَوْ

هذه الآية  
 هي قوله تعالى  
 ﴿ما جعل عليكم في  
 الدين من حرج﴾

نحو قوله تعالى  
 ﴿ما جعل عليكم في  
 الدين من حرج﴾

الشَّعْرَتَانِ فَقَالَ لَيْسَ بِشَيْءٍ «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»<sup>١</sup> فإن المتوهم في مفروض السؤال ممنوعية الإِسْبَاغِ من جهة سببية سقوط الشعرة أو الشعرتان، فإجابة الإمام عليه السلام بأنه ليس بشيء بمعنى ليس بممنوع من جهة قاعدة نفي الحرج و أما حمل الصحيحة على نفي الكفارة، فخلاف الظاهر وإلا لكان المناسب أن يجاب بأنه ليس عليه شيء؛ فتدبر.

وكموثقة أَبِي بَصِيرٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّا نُسَافِرُ فَرَبَّمَا بُلِينَا بِالْغَدِيرِ مِنَ الْمَطَرِ يَكُونُ إِلَى جَانِبِ الْقَرْيَةِ فَتَكُونُ فِيهِ الْعِدْرَةُ وَ يَبُولُ فِيهِ الصَّبِيُّ وَ تَبُولُ فِيهِ الدَّابَّةُ وَ تَرُوْتُ؟ فَقَالَ إِنْ عَرَضَ فِي قَلْبِكَ مِنْهُ شَيْءٌ فَقُلْ هَكَذَا يَعْنِي أَفْرِجِ الْمَاءَ بِيَدِكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ فَإِنَّ الدِّينَ لَيْسَ بِمُضَيِّقٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»<sup>٢</sup>؛ فإنها ظاهرة في أن الله تعالى لم يجعل هذا الماء -أي الماء الغدير - نجساً وأنه لوجعله نجساً كان حرجياً منفيّاً بقوله تعالى «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ»؛ مضافاً إلى أن قوله عليه السلام «فإن الدين ليس بمضيق» بمنزلة العلة الشاملة لمطلق الدين من الواجبات والمحرمات خصوصاً بملاحظة أن محرمات الدين أكثر من واجباته كما لا يخفى؛ فحمل هذا التعليل على خصوص الواجبات بعيد جداً و لعل هذه الموثقة أوضح دلالة على عمومية القاعدة و دلالتها على العموم غير قابلة للإنكار.

ج: أن المستفاد من النصوص التي وردت في نفي الحرمة في بعض تروك الإحرام بمجرد الإيذاء، أن الحرج يرفع الحرمة قطعاً كصحيح

حَرِيْزٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلِمَ عَلَيَّ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ - وَ الْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ مِنْ رَأْسِهِ فَقَالَ أ تُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ فَقَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نُسُكٌ» - فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلِمَ بِحَلْقِ رَأْسِهِ وَ جَعَلَ عَلَيْهِ الصِّيَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَ الصَّدَقَةَ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدَّانٍ وَ النَّسُكُ شَاةً... الحديث<sup>٣</sup>.

فإذا كان الإيذاء موجباً لرفع الحرمة فالحرج والمشقة رافع لها بطريق أولى. هذا كله في الوجه الأول الذي استدلل به على اختصاص القاعدة بالواجبات وقد عرفت أنه غير تام في

١. حر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ١٧٢.  
٢. نفس المصدر، ج ١، ص ١٦٣.  
٣. نفس المصدر، ج ١٣، ص ١٦٦.

نفسه أولاً وغير صحيح بالنظر إلى بعض القرائن الخارجية ثانياً.

**الوجه الثاني:** أن ترك أكثر المحرمات لا سيّما المحرمات المتعلقة بقوة الغضب والشهوة حرجيٌّ لغالب الناس فلو كان قاعدة الحرج حاکمة على أدلة المحرمات للزمت لغويتها، وهذا بخلاف الواجبات فإن أكثرها ليست بحرجي لغالب الناس فلا يلزم من حكومة القاعدة على أدلتها، لغويتها.

ويلاحظ عليه: أن دعوى حرجية ترك أكثر المحرمات لغالب الناس ممنوعة جداً بل ما كان حرجياً هو ترك بعض المحرمات - كالمحرمات المتعلقة بقوة الشهوة - لعدة من الناس فقط وهو الفساق من الشباب مثلاً الذين هم غير مباليين بالدين وأما ترك أكثر المحرمات لغالب الناس كالزنا و الغيبة و التهمة و أكل أموال الناس من دون رضاهم و أمثال ذلك، فليست بحرجية أصلاً فلذا تركها نحن و أكثر المؤمنين من دون إحساس مشقة منها ولا مشاهدة حرج من سائر المؤمنين، فهل يتوهم أن ترك الزنا و اللواط حرجيٌّ في حق المؤمنين وهكذا ترك شرب الخمر و أكل الميتة و أمثال ذلك، لا مجال لتوهم حرجية هذه الأمور في حق غالب الناس فضلاً عن المؤمنين. نعم ربما يكون في امتثال ذلك مشقة ما ولكن هذا المقدار من المشقة لا يخلو منها امتثال غالب التكليف حتى الواجب منها فالصوم في شهر رمضان في الجوّ الحارّ في أيام الصّيف فيه مشقة على المؤمنين قطعاً وقد يظهر من بعض الروايات أن الجزاء العظيم المترتب على الصوم هو الذي يسبّب تحمل مشقة الصوم و هكذا أداء الخمس والزكاة. فإن مشقة ذلك لغالب الناس لا تقل عن مشقة امتثال أكثر المحرمات.

وبالجملة ان امتثال كل تكليف لا يخلو غالباً عن تحمّل المشقة بلا فرق بين الواجب والحرام، ولكن مجرد المشقة لا يساوق الحرج التي هي عبارة عن المشقة الخاصة اعني المشقة التي لا تتحمل عادة فهي لا تترتب على امتثال التكليف غالباً بلا فرق أيضاً بين الواجب والحرام فالقول بالفرق بينهما قول بلا فارق.

### نتيجة البحث

قد بحثنا في هذه الأرجوزة في مقامين؛ المقام الاول: في ردّ ما استشكل السيد الروحاني على ادلة قاعده نفي الحرج، و اثبات أن هذه الادلة وردت في نفي جعل الحكم الحرجي في

بعض القرائن الخارجية

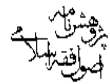
بحث حول قاعده الاحسان

شريعة الاسلام. وفي المقام الثاني: في إثبات شمول ادلة القاعدة لجميع التكاليف حتى  
المحرّمة منها.

## المنايع و المآخذ

\* القرآن الكريم.

١. روحانى، محمد، منتقى الأصول، قم، ج ١، ١٤١٣ ق.
٢. شيخ حر عاملى، محمد بن حسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، قم:  
مؤسسة آل البيت عليه السلام، ج ١، ١٤٠٩ ق.
٣. زنجانى، سيد موسى شيرى، كتاب نكاح (زنجانى)، قم: مؤسسه پژوهشى راي پرداز، ج ١،  
١٤١٩ ق.



سال اوله شماره ١، سال ١٣٩٧